الأمم المتحدة

A/ES-10/655–S/2014/634

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
28 August 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسائل متطابقة مؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

رغم الارتياح العام إزاء التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين نتيجة لجهود الوساطة التي بذلتها مصر بعد قرابة شهرين من بدء الهجوم الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، فإن من واجبنا الثقيل أن نلفت انتباه المجتمع الدولي إلى المعاناة البالغة للضحايا الكثيرين وإلى التدمير الوحشي الذي سببه هذا العدوان العسكري الإسرائيلي، الذي استمر طوال الأيام التي استغرقها التفاوض على وقف إطلاق النار. وحتى في الساعات الأخيرة، واصلت إسرائيل استخدام القوة الفتاكة، وهي طريقتها المفضلة في التعامل مع أي مسألة تخص الشعب الفلسطيني الرازح تحت احتلالها، لتلحق بذلك المزيد من الخسائر ومن الألم بالمدنيين الفلسطينيين الأبرياء.

وقد قتل ما لا يقل عن ١٢ فلسطينيا في الساعات الأربع والعشرين الأخيرة قبل الإعلان عن اتفاق وقف إطلاق النار. ومن بين الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال: سامر حمد ومحمد ظاهر، وهما اثنان من عمال المرافق قتلا في هجوم جوي إسرائيلي على مركبة تابعة لشركة كهرباء غزة؛ ومحمد معين أبو عجوة وحسن عمر الصواف اللذان قتلا في هجوم إسرائيلي بالصواريخ استهدف وسط مدينة غزة؛ ويوسف غنام ومحمد الرباطي

040914 040914 14-60063 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وأحمد جربوع، الذين قتلوا في غارة جوية على حي الجنينة في رفح؛ ومحمد الزعانين، الذي قتل في هجوم على بيت حانون. كذلك قتل بالأمس في غارة جوية صحفي آخر، هو عبد الله مرتجى، الذي يصل بوفاته عدد الصحفيين الذين قتلتهم قوات الاحتلال في هذا العدوان الذي تعرضت له غزة إلى ١٧ صحفيا.

وقد أدى استمرار الغارات الجوية الإسرائيلية مساء يوم الاثنين وكذلك بالأمس إلى رفع عدد القتلى الفلسطينيين إلى ٢ ١٤٣ شخصا، غالبيتهم العظمى من المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، وإلى ضمان أن يتجاوز عدد المصابين الفلسطينيين ٠٠٠ ١١ شخص، الكثيرون منهم ألحقت بهم أسلحة إسرائيل الفتاكة جروحا خطيرة، وهم يكافحون من أجل البقاء الذي لن يكتب للعديد منهم ما لم يحصلوا على العلاج الطبي الذي يمكن أن ينقذ حياتهم والذي لا يتوافر في غزة.

وعلاوة على ذلك، استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلية أمس، الموافق ٢٦ آب/أغسطس، برجين سكنيين آخرين في غزة، مما تسبب في انهيار أحدهما بالكامل، وإلحاق ضرر جسيم بالآخر. وفي حين تم إجلاء المبنيين بسبب الإنذارات التي وجهت للتحذير من ضربة وشيكة، فقد سوي مبنى ''المجمع الإيطالي'' بالأرض، وهو مبنى مؤلف من ١٦ طابقا ويقع في حي النصر في مدينة غزة، وأصبحت الأسر التي كانت تقطن شقق المبنى البالغ عددها ٦٠ شقة بلا مأوى، وفقد أصحاب المحال التجارية الكائنة في المبنى سبل كسب رزقهم. وأدى الهجوم الذي تعرض له برج الباشا، المؤلف من ١٤ طابقا والواقع في حي الرمال في غزة، إلى أضرار جعلته غير صالح للسكنى، وإلى إصابة ١٥ فلسطينيا بالقرب منه.

ونتيجة لهذا التدمير المتعمد الذي أحدثته السلطة القائمة بالاحتلال دون مبرر، انضم مئات آخرين من الفلسطينيين إلى صفوف المشردين والمعوزين، ليلحقوا بالأعداد التي تجاوزت ٠٠٠ ١٠٣ شخص سلبهم هذا العدوان مأواهم، وبمئات الآلاف من الأسر التي شردت من ديارها ومجتمعاتها بسبب الأضرار الجسيمة التي لحقت بالكثير منها فجعلتها لا تصلح للعيش، حيث دمر العدوان الإسرائيلي النسيج المادي والاجتماعي والبشري لهذه المجتمعات. وعلاوة على ذلك، علينا أن نشدد على أن جميع السكان في غزة ما زالوا يعانون من الآثار السلبية لهذا التدمير الواسع النطاق للمنازل، وللهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي والكهرباء.

ولا تزال المياه النقية والمرافق الصحية المناسبة وسبل الحصول على الكهرباء شحيحة، مما يؤثر على كل جانب من جوانب حياة السكان، بما في ذلك تزويد المشردين بالمعونة المطلوبة بصورة ماسة، وهي مهمة تكتنفها صعوبات أشد في ظل هذه الظروف،

حسبما تشهد به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمات الأخرى التي تعمل في الميدان. وهذا هو لب الكارثة الإنسانية التي أنزلتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عمدا بالشعب الفلسطيني لعقابه، والتي يلزم لها تقديم مساعدة دولية فورية على سبيل الأولوية للتخفيف من حدة المعاناة الإنسانية الهائلة التي لا تطاق. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أيضا إيلاء الاهتمام الواجب والفوري للآثار الخطيرة التي لحقت بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية نتيجة قيام إسرائيل بتدمير مئات المدارس والمستشفيات والمرافق الصحية والمصانع والمزارع والمساجد والحدائق العامة ومواقع التراث في جميع أنحاء غزة.

وفي الفترة المقبلة، لن تدخر القيادة الفلسطينية جهدا لكفالة التعامل مع احتياجات الشعب الفلسطيني في غزة، وبذل كل المساعي المطلوبة واتخاذ جميع التدابير اللازمة للتخفيف من المعاناة التي خلفتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بما أحدثته من خراب ودمار، ويشمل ذلك بذل جهود فورية لرفع الحصار الإسرائيلي غير الشرعي وغير الإنساني المفروض على قطاع غزة. ونحن نكرر نداءاتنا إلى المجتمع الدولي كي يتحمل مسؤولياته السياسية والإنسانية والأخلاقية التي توجب عليه في هذا الصدد أن يحسِّن هذا الوضع المأساوي من خلال تقديم المساعدات الطارئة السخية، وكذلك من خلال فتح باب الأمل لشعبنا عن طريق بذل جهود سياسية جدية تهدف إلى التصدي بصورة شاملة لهذه الأزمة ولأسبابها الكامنة، حيث إن الجميع قد أقر بأن الوضع القائم لا يمكن استمراره أو قبوله.

ويجب في هذا الصدد أن تُبذل جهودا عاجلة لمعالجة هذه الأزمة من جانب المجتمع الدولي، ومن جانب مجلس الأمن وفقا للواجبات التي يفرضها عليه الميثاق، ويشمل ذلك ضمان احترام اتفاق وقف إطلاق النار، ومعالجة الحالة برمتها، مع مراعاة ضرورة تهيئة أفق يعد بتحقيق تقدم على الصعيد السياسي. وتكرار هذه المأساة في غزة، كما هو الحال مع تكرار المآسي التي تسببها السلطة القائمة بالاحتلال بصورة مستمرة في بقية أنحاء دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إنما يؤكد الحاجة الملحة إلى العمل بشكل جماعي وحازم لكي ينتهي هذا الاحتلال العسكري الذي دام لما يقرب من خمس عقود، والذي يشكل انتهاكا لجميع قواعد القانون الدولي ومبادئ الأخلاق، ولكي يجري أخيرا إعمال حقوق الشعب الفلسطيني ومنحه الاستقلال، ومن ثم تحقيق الهدف العالمي المتمثل في الحل القائم على وجود دولتين باعتباره حجر الزاوية في عملية إحلال السلام والأمن في المنطقة.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل، البالغ عددها ٥١٩ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل دولة فلسطين. وهذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ (A/ES-10/652-S/2014/621) تشكل سجلا أساسيا للجرائم المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني، التي يجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عليها وتقديم من اقترفها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً العمل على تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
السفير، والمراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة